

# أميركا باقية.. لتقويض «الحشد» أيضاً



الثناء عملية ضد فلول «داعش» شرق طوزخورماتو قبل أيام (أف ب)

تمهيداً لانسحابها، والتي بادرت حكومة العبادي إلى تأكيدها قبل أن ينفيها الـ«بنّتاغون»، أعادت إحياء الملف بقوة هذه المرة، بل وأعطت زخماً لدعوات مناوئي الوجود العسكري الأميركي، وفاقمت من حالة الحرج الحكومي. وأكد المتحدث باسم الـ«بنّتاغون»، إيريك باهون، حينها، في تصريحات تلفزيونية، أن «واشنطن لا تنوي سحب أي جندي أميركي من العراق على المدى القريب»، كاشفاً عن وجود 5200 جندي «بعلم بغداد». ورفض باهون الكشف عن عدد الوحدات الخاصة التي تنتشر بين الحين والآخر بشكل سري، مذكراً بأن «عدد القوات الأميركية في العراق قابل للارتفاع أو الانخفاض وفقاً لمتطلبات الواقع الميداني».

لكن في المقابل، يبدو أن هذا العدد أقل بكثير مما هو في الواقع، وفقاً للمعلومات المتوافرة لدى فصائل «الحشد»، إذ يؤكد الأمين العام لحركة «عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، أن عدد الأميركيين يزيد على 7500 جندي متوزعين على 10 قواعد، فيما يتحدث الناطق باسم «كتائب حزب الله»، محمد محيي، عن وجود أكثر من 10 قواعد أميركية في العراق، من ضمنها خمس في كردستان، وعن نية أميركا «إنشاء قاعدة جديدة في الإقليم». ويهدّد محيي بأنه «في حال أقرت واشنطن والحكومة تثبيت الوجود الأميركي في العراق، فعلى الأميركيين مواجهة فصائل المقاومة، وعلى رأسها كتائب حزب الله».

في مقابل تلك التهديدات، تعمل أطراف أخرى كانت قد وافقت على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها «على مضض»،

تنبه خريطة الانتشار العسكري الأميركي في العراق، والذي يبدو أنه لا يزال مستمراً خلافاً لما أعلنته الحكومة قبل أيام. بان الغاية الرئيسة من تمديد الولايات المتحدة التضييق على «الحشد الشعبي»، وتقليص دائرة نفوذه

## بغداد - محمد شفيق

في وقت يستعد فيه العراق لإجراء الانتخابات النيابية المقررة في 12 أيار/مايو المقبل، وفي ظل أزمة إقرار الموازنة واستمرار الخلافات مع إقليم كردستان، بدأ ملف الوجود العسكري الأميركي يفرض نفسه سياسياً وإعلامياً، وسط تصاعد تهديدات فصائل «الحشد الشعبي»، والتي يبدو أنها «ممنهجة»، وفيما يتكثف



## يربط «اتحاد القوى» الوجود الأميركي بالاستحقاق الانتخابي

الحديث داخل أروقة البرلمان عن إرسال كتب رسمية إلى الحكومة بشأن الوجود العسكري الأميركي، وقرب استضافة رئيس الوزراء حيدر العبادي، تستمر الحكومة في تفادي الخوض في هذا الحديث، ما خلا تصريحات مكررة للعبادي وفريقه الحكومي تشدد على «الحاجة إلى طيران التحالف الدولي».

وكانت التسريبات التي نشرتها وسائل إعلام أميركية قبل أيام بشأن بدء القوات الأميركية تخفيض أعدادها في العراق



## تقرير

# أوروبا «تلاحق» الوهابية: لإسلام بلا تأثير «أجنبي»

أجرته للرياض عام 1969 لمدة 99 عاماً. منذ ذلك، صدرت المملكة دعاءً «وهابيين» كثيرين إلى المسجد، كان لهم «الفضل» الأكبر في تنشئة شبان «جهاديين» سرعان ما طلع نجمهم مع بدء «النفير» من أوروبا إلى الشرق الأوسط. حصل ذلك كله في ظل صمت حكومي بلجيكي اشترته الرياض بمنحها بروكسل أسعاراً تفضيلية في التجارة النفطية. لكن، مع امتداد نيران الجماعات الإرهابية إلى قلب العاصمة البلجيكية في 22 آذار/مارس 2016، بدأت تتعالى المطالبات بإغلاق المسجد، الذي تقول مصادر أمنية إن بعضاً ممن هاجروا إلى سوريا بهدف القتال حضروا دروساً فيه. وكان آخر تلك المطالبات في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما دعا البرلمان البلجيكي الحكومة إلى إنهاء عقد تأجير المسجد للسعودية؛ لكون المسجد أضحي «بوابة لإسلام أميل للعنف».

على إثر تلك الدعوة، شكلت الحكومة وفداً، برئاسة الدبلوماسي ديرك أشتن، أوكلت إليه مهمة التفاوض مع الرياض في هذا الشأن. يقول أشتن، بشأن زيارته للمملكة الشهر الماضي، إن

قرب مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والذي كانت الحكومة قد



## يتطلع ماكرون إلى فرض رقابة مالية على دور العبادة الخاصة بالمسلمين



(أف ب)



2015. مطالب عمدت السلطات على إثرها إلى إغلاق مساجد أتهمت بأنها «تحت الكراهية»، وطرد دعواتها من الأراضي الفرنسية. إثر ذلك، ارتفع الجدل حول كيفية الحد من «التغول الوهابي»، خصوصاً مع تزايد المخاوف من عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وبرزت من بين تلك المناقشات دعوات إلى إغلاق المساجد والمعاهد التي أنفقت السعودية على إنشائها ملايين الدولارات، وإلى عدم المساومة على «السلم الاجتماعي» بالمصالح التي تربط باريس والرياض. اليوم، يُسجل ماكرون محاولة للانفكاك من تلك المعادلة، و«الحفاظ على التماسك والانسجام الوطني»، في ظل استطلاعات رأي «مبشرة» تقول إن 56% من الفرنسيين يعتبرون الإسلام متطابقاً مع قيم مجتمعهم، على عكس ما كانت غالبيتهم تؤمن به قبل عامين.

في بلجيكا، التي صدرت مقاتلين إلى سوريا أكثر من أي بلد آخر في أوروبا، لا يبدو المشهد مختلفاً. تضع السلطات هناك اللمسات الأخيرة على اتفاق يُفترض أن يُعلن الشهر المقبل، قوامه كف يد السعودية عن المسجد الكبير الواقع

وخصوصاً تأثير المملكة السعودية التي باتت مسألماً بدورها في تصدير دعاة وهابيين إلى أوروبا، سيكون من أبرز معالمه.

في هذا الإطار، يأتي حديث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عن نيته «السعي للحد من تأثير الدول العربية على إسلام فرنسا لأنها تبعد عن الحداثة»، وفق ما نقلت عنه مجلة «لوجورنال دو ديمانش» قبل يومين. وفقاً للمجلة، فإن ماكرون يُعدّ ل«مخطط عام من أجل إعادة هيكلة الإسلام الفرنسي وتوضيح ماهيته». خلال النصف الأول من عام 2018، المخطط الذي يسير «خطوة خطوة»، والذي يُجري الرئيس مشاورات بشأنه مع مثقفين وأكاديميين ومثلي دينيات، يتركز على نقاط عدة يتصدرها إنشاء مؤسسات تمثيلية لمسلمي فرنسا، وإخضاع دور العبادة لرقابة مالية، وتأهيل أئمة فرنسيين للحلول محل الأئمة القادمين من دول أخرى، في مقدمها السعودية.

ويشكل إعلان ماكرون استجابة «متأخرة» لمطالب تصاعدت منذ الهجوم على صحيفة «شارلي إيبدو» في 13 تشرين الثاني/نوفمبر

يعتزم الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، طرح خطة لإعادة هيكلة المؤسسات التمثيلية للمسلمين في بلاده بعيداً من «تأثير الدول العربية». يأتي ذلك في وقت تواصل فيه السلطات البلجيكية مفاوضاتها مع السعودية، لرفع يد الأخيرة عن أكبر مساجد بروكسل، الذي كان له دور في تصدير مقاتلين إلى الشرق الأوسط

في وقت لا تزال فيه الخشية من عودة الأجانب الذين سبق لهم القتال في صفوف تنظيم «داعش» مخيمة على الدوائر الرسمية في الدول الأوروبية، بدأت حكومات تلك الدول وضع خطط وتنفيذ إجراءات تستهدف معالجة الأسباب الكامنة خلف «تفجر» أولئك المقاتلين، في إطار عملها المستجد على توليد ما بات يُعرف بأنه «إسلام أوروبي». «إسلام» يبدو أن القطع ما بين أماكن اجتماع المسلمين وممارستهم أنشطتهم (كالمدراس والمعاهد والمساجد)، وما بين التأثير العربي،